

قضية الكف عن العمل عند سيبويه و موقف اللغويين المحدثين منها.

أمين علي أحمد يحيى*

الملخص

تناولت الدراسة قضية الكف عن العمل عند سيبويه، مفهومه، دلالته في ضوء آراء اللغويين المحدثين، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتهدف الدراسة إلى بيان مفهوم الكف عند سيبويه والأدوات الكافية والمكفوفة دلالتها، وموقف اللغويين العرب المحدثين منها.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون من ثلاثة مسائل: المسألة الأولى: بعنوان: الكف عن الرفع وضحت فيها ما ذكره سيبويه من كلمات تكافف عن عمل الرفع، وأراء اللغويين العرب المحدثين منها. أما المسألة الثانية فقد كانت بعنوان: الكف عن الرفع والنصب معاً، والنصب والرفع معاً كان الحديث فيها عن الكلمات المكفوفة والأدوات الكافية لهذا النوع من الكف وأراء اللغويين العرب المحدثين منها.

وكان عنوان المسألة الثالثة: الكف عن الجر: وقد عُرض في هذه المسألة رأي سيبويه، وأراء اللغويين المحدثين منها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أنَّ أغلب معالجات اللغويين العرب المحدثين تتقرب مع معالجات سيبويه لهذه الظاهرة، وخالف بعض اللغويين العرب ما ذهب إليه سيبويه من كف (ما) لـ (إن) وأخواتها حيث عد (ما) عنصراً إشارياً بسيطاً كـ (يعقوب بكر)، كما خالفه بعض اللغويين المحدثين في تأصيل وإعراب (إنما) مثل: (خليل عمایر)، ففي تأصيلها يرى أنها كتلة لغوية واحدة، وليس مركبة من (إن) و(ما) وفي إعرابها يرى أنها عنصر توكيـد.

* طالب دكتوراه – كلية اللغات- جامعة صنعاء – تخصص نحو وصرف- اليمن.

Summary

This study deals with cessation of work according to Sebawayh, its concept, its significance in light of the views of modern linguists, and the study relied on the descriptive and analytical method.

This study aims to clarify the concept of the palm of Sibawayh and all the blind tools and their implications, and the position of modern Arab linguists on them.

The nature of the study necessitated that it be of three demands: The first requirement: under the title: Cessation from the act of lifting and clarify in it the words mentioned by Sibaih that stop the work of lifting and the opinions of the modern linguists in it.

As for the second request, it was titled: Cessation of the work of raising and accusative together, and the work of the accusative and raising together, in which the discussion was about blind words and all the tools of this type of hand and the

opinions of the linguists who spoke about it.

The title of the third demand was: Cessation of the act of traction: I presented in this requirement a sebaway approach, and the opinions of modern linguists on it.

- Some Arab linguists disagreed with what some Sibawayh did from the palm of (what) because and its sisters where (what) was considered a simple signifying element among them Yaqoub Bakr, and some modern linguists disagreed with them in rooting and parsing (but) like Khalil Amayrah in its originality, he thinks that it is a single linguistic block. It is not a compound of (if) and (ma), and in its syntax he sees it as an affirmative element. .

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلوة، والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد:

من المعلوم أن هناك بعض القضايا النحوية بها حاجة إلى مزيد دراسة، ومن هذه القضايا الجديرة بالدراسة والبحث قضية الكف عن العمل عند سيبويه ومقارنتها مع آراء اللغويين المحدثين. وتأتي أهمية البحث من كونه يكشف لنا جانباً من التراث النحوي عند النحاة الذي يؤكد رصانة النحاة وعمقهم في تناولهم هذه الظاهرة، وكونه يعتمد في المقارنة مع ما ذكره اللغويون العرب المحدثون.

وقد رأى الباحث قبل الدخول في موضوع البحث أن يوضح الآتي:
مشكلة الدراسة:

يمكن أن تحدد مشكلة الدراسة عن طريق الأسئلة الآتية التي يحاول البحث الإجابة عليها:

1-ما مفهوم الكف؟ ومن أول من استعمل هذا المصطلح؟

2-ما مرادفاته عند سيبويه؟

3-ما هي الأدوات الكافية والكلمات المكافوفة عند سيبويه؟

4-ما نظرة اللغويين المحدثين لظاهرة الكف عند سيبويه؟

-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

-بيان أول من استعمل هذا المصطلح.

-توضيح مرادفاته عند سيبويه.

-عرض الأدوات الكافية والمكافوفة عند سيبويه.

-بيان نظرة اللغويين المحدثين لهذه الظاهرة.

-حدود الدراسة:

تفق الدراسة عند ظاهرة الكف عند سيبويه واللغويين العرب المحدثين، وقد اعتمدت الدراسة على كتاب سيبويه وبعض كتب اللغويين المحدثين.

-منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إذ قام الباحث بعرض الآراء النحوية ومناقشتها والمقابلة بينها، والترجيح وتوثيق هذه الآراء.

- مصطلحات الدراسة:

الكف: وسنعرض مفهوم الكف في اللغة والاصطلاح على وفق الآتي:

أولاً: الكف في اللغة: جاء في معجم (تهذيب اللغة): "وسميت كفة التوب؛ لأنها تمنعه من أن ينشر، وأصل الكف (المنع)." ⁽¹⁾

ثانياً: الكف في الاصطلاح: لعل أول من عرف (الكف) من النحاة هو أبو علي الفارسي على المستوى الاصطلاحي -بحسب علم الباحث- وذلك عند حديثه عن أقسام (ما)، إذ قال: "ولقد استعملت هذه الكلمة (أي: ما) -وهي حرف - كافية، ومعنى الكافية: أن تكفي ما تدخل عليه عما كان يحدث قبل فيه من عمل، وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث: الحرف، الاسم، الفعل." ⁽²⁾

-الكلمات المفتاحية:

الكف عن العمل، سيبويه، اللغويين العرب، الكلمات المكفوفة، الأدوات الكافية.

المسألة الأولى: الكف عن الرفع

اختلف النحاة في تحديد الأفعال التي تكفي عن العمل، فبعضهم خصها بثلاثة أفعال هي: (قل، وطال، وكثير) ومن هؤلاء النحاة: ابن جنی ⁽³⁾، وبعضهم ذكر (شد، وعز) ومن هؤلاء النحاة: أبو سعيد السيرافي ⁽⁴⁾، والأعلم ⁽⁵⁾ وزاد بعضهم: (نعم، بئس) مثل: الصيمری ⁽⁶⁾، وأبی حیان ⁽⁷⁾.

كما اختلف النحاة في تصنيف (قل) فالمتبع للرؤى النحوية في تصانيفهم هذه الكلمة بين أقسام الكلم يجد أن هناك رأيين للنحو في ذلك: أحدهما: صنفه بين الحروف، وحدُ الحرف عند سيبويه هو "ما جاء لمعنى، وليس باسم، ولا فعل" ⁽⁸⁾ ومن أصحاب هذا المذهب سيبويه، حيث يقول: "ومن تلك الحروف (ربما) و(قلما) .." ⁽⁹⁾. فالواضح من هذا النص أن سيبويه يصنف (قل) بين الحروف، والذي يؤيد ما ذهب إليه الباحث استعمال العرب له بمعنى (ما) النافية حيث يقول سيبويه: "وتقول: قل رجل يقول ذاك إلا زيد؛ لأنه صار في معنى: ما أهد فيها إلا زيد، وتقول: قل رجل يقول ذاك... ولكن (قل) رجل في موضع (أقل) رجل ومعنى كمعناه،" ⁽¹⁰⁾ وإجراء العرب له مجرى (رب) ⁽¹⁾. وتصنيف سيبويه ⁽²⁾ (قلما) في

⁽¹⁾ (الأهرري، أبي منصور 1964م) 455/9.

⁽²⁾ (الفارسي، أبو علي، د، ت) 286.

⁽³⁾ ينظر: (أبی الفتح، عثمان بن جنی، د-ت)، 1/167.

⁽⁴⁾ ينظر: (أبو سعيد، الحسن بن عبد الله السيرافي، 1986م) 3/365.

⁽⁵⁾ ينظر: (الشتمري، الأعلم، 1999م) 2/399.

⁽⁶⁾ ينظر: الصيمری، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، 1984م) 1/279.

⁽⁷⁾ (الأندلسی، أبو حیان، 1987م) 4/2045.

⁽⁸⁾ (سيبویه، عثمان بن قبیر، 1988م)، 1/12.

⁽⁹⁾ المصدر السابق 3/115.

⁽¹⁰⁾ (سيبویه، عثمان بن قبیر، 1988م) 2/314-315.

في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل، أي في سياق حديثه عن الحروف التي تختص بالدخول على الفعل، وقوله في سياق حديثه عن الحروف التي لا يليها إلا الفعل: "واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام. اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل"⁽³⁾ فالواضح من هذا النص أنه يفرق بين أنواع الكلمة الثلاث: الاسم والفعل والحرف فذكره لأنواع الكلمة الثلاثة يدل على أنه ينص على أن (قل) حرف مثله مثل حروف الاستفهام (قد) و(رب) التي ذكرها في هذا السياق، ووضع ابن السراج (قل) بين الحروف التي لا تعمل في موضع، وجزمه بأن (قل) فعل في موضع آخر حيث يقول: "واعلم أن (قل) فعل ماض.. وقد وضعته العرب موضع (ما)".⁽⁴⁾

فالذى يفهم من تصنيف ابن السراج لـ(قل) بين الحروف التي عقد لها عنوان (باب الحروف التي لا تعمل)⁽⁵⁾، ومن تعليقه على نص سيبويه بقوله: "وهذا لفظ سيبويه"⁽⁶⁾، ومن جزمه في موضع آخر بأن (قل) فعل هو أن ابن السراج فهم من نص سيبويه أن (قل) حرف؛ لذا رفع ابن السراج⁽⁷⁾ ما قد يتوهم من نص سيبويه من حرفية (قل) بجزمه في موضع آخر بأنه فعل. وبيانه سبب إجراء العرب لهذا الفعل مجرى الحرف بقوله: "وقد وضعته العرب موضع (ما) النافية."⁽⁸⁾

وقد تابع سيبويه في هذا الرأي المبред⁽⁹⁾، والآخر: يرى أنه فعل وهو رأي النحاة القدماء بعد سيبويه، والمبред، كابن السراج⁽¹⁰⁾.

وسنعرض رأي سيبويه ومعالجات اللغويين العرب على وفق الآتي:
أ) رأي سيبويه:

صنف سيبويه⁽¹¹⁾. (قل) بين الحروف، وحدُ الحرف عند سيبويه هو "ما جاء لمعنى، وليس باسم،

⁽¹⁾ المصدر السابق 3/115.

⁽²⁾ ينظر: المصدر السابق 3/115.

⁽³⁾ المصدر السابق 1/12.

⁽⁴⁾ (السراج، أبو بكر، 1996م) 2/168.

⁽⁵⁾ المصدر السابق 2/234.

⁽⁶⁾ المصدر السابق 2/234.

⁽⁷⁾ ينظر: المصدر السابق 2/234.

⁽⁸⁾ المصدر السابق 2/168.

⁽⁹⁾ (المبред، محمد بن يزيد، 1994م) 1/222.

⁽¹⁰⁾ (السراج، أبو بكر، 1996م)، 2/168.

⁽¹¹⁾ (سيبوه، عثمان بن قنبر، 1988م) 1/12.

ولا فعل ^(١). حيث يقول: "ومن تلك الحروف (ربما) و(قلما) .." فالواضح من هذا النص أن سيبويه يصنف (قل) بين الحروف، والذي يؤيد ما ذهبت إليه استعمال العرب له بمعنى (ما) النافية حيث يقول سيبويه: "وتقول: قل رجل يقول ذاك إلا زيد؛ لأنَّه صار في معنى: ما أحد فيها إلا زيد، وتقول: قل رجل يقول ذاك... ولكن (قل) رجل في موضع (أقل) رجل ومعناه كمعناه،" ^(٣).، وإجراء العرب له مجرى (رب) ^(٤). وتصنيف سيبويه (قلما) في باب الحروف التي لا يلهمها إلا الفعل، أي في سياق حديثه عن الحروف التي تختص بالدخول على الفعل ^(٥)، وقوله في سياق حديثه عن الحروف التي لا يلهمها إلا الفعل: "واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام... اسم و فعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنَّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل" ^(٦). فالواضح من هذا النص أنه يفرق بين أنواع الكلمة الثلاث (الاسم - الفعل - الحرف) فذكره لأنَّه يدل على أنه ينص على أن (قل) حرف مثله مثل حروف الاستفهام (رب) و (قد) و (رب) التي ذكرها في هذا السياق، ويرى سيبويه ^(٧) أن معناه النفي المصدر، وقد تابعه ابن السراج ^(٨) في أحد قوله.

ب-معالجات اللغويين العرب المحدثين لهذه الظاهرة وموقفهم منها:

اختلف اللغويون المحدثون في تحديد وظيفة (ما) الدالة على هذه الأفعال، والذي يظهر أن هناك أقوالاً لهم نوردها على النحو الآتي:

الأول:

أخذ برأي بعض النحاة القدماء، حيث ذكر أن (ما) كفت هذه الأفعال عن طلب الفاعل، وممن ذهب هذا المذهب في أحد قوله (عباس حسن)، وذلك عند حديثه عن هذه الأفعال حيث قال: "ومنها أفعال اتصلت بآخرها (ما) الكافية.. مثل (طالما، كثرما) ويعرِّب كل واحد منها فعلاً ماضياً مكفوفاً عن العمل، أي (ممنوعاً) بسبب وجود (ما) التي كفته" ^(٩).

^(١) المصدر السابق 12/1

^(٢) المصدر السابق 12/1

^(٣) (سيبوه، عثمان بن قنبر، 1988 م) 12/1

^(٤) المصدر السابق 12/1

^(٥) | المصدر السابق 3/115

^(٦) المصدر السابق 3/115

^(٧) المصدر السابق 2/314-315

^(٨) (السراج، أبو بكر، 1996 م)، 2/168

^(٩) (حسن، عباس، د، ت)، 2/72

ومثله ذهب كل من غالب المطليبي، وحسن عبد الغني في بحث لهما حيث قالا: "وتنبع (ما) التي عرفت في النحو العربي بالكافة إلى إحداث تغير (ما) في طائفة العوامل الفعالة مثل (كثير) و(قل) يظهر هذا التغيير في الجملة على صورة سلب القدرة على إنشاء المجالات التي تقوم بها هذه العوامل، وتعمل على تحويل هذه العوامل إلى مقييدات للجملة من خلال تركها معها على نحو يجعل منها كلمة واحدة"⁽¹⁾. وقد علق عماد البختياوي على ذلك بقوله: "ويبدو أن الباحثين يذهبان إلى أن (ما) كافية للأفعال السابقة عن طلب الفاعل، وهو ما يتواافق مع توجهات أغلب القدماء"⁽²⁾.

وكذلك ذهب علي أبو المكارم⁽³⁾ حيث يرى أن (ما) الداخلة على هذه الأفعال ألغت عن الفاعل وتدخل على الفعل.

ويذكر فاضل الساقي: "أنها تقوم بوظيفة سلب إسناد الفعل إلى الفاعل، وذلك حين تتصل بـ(قل). فتخرج من كونها ضميراً موصولاً لتسلب من هذه الأفعال طبيعة الإسناد إلى الفاعل لتعود بعد اتصالها بـ(ما) صالحة للدخول على الأفعال بل لم يعد يلما في هذه الحالة إلا جملة فعلية صرحاً بفعلها".⁽⁴⁾ ويلاحظ أن اللغويين السابقين يعدون (ما) عالمة شكلية ساهمت في تحديد الوظيفة النحوية لهذا الفعل، فيبعد أن كان الفعل (قل) يحتاج إلى فاعل ويليه اسم أصبح بـ(ما) لا يتطلب الفاعل، وصار التركيب صالحاً للدخول على الفعل.

الثاني:

برى أن (ما) الداخلة على هذه الأفعال أدت وظيفة المصدر، ومن أصحاب هذا المذهب الأستاذ عباس حسن في قوله الثاني عند حديثه عن هذه الأفعال حيث يقول: "وهناك رأي أفضل يعرب الفعل ماضياً، وتعرب (ما) مصدرية، والمصدر المنسوب منها، ومن صلتها في محل رفع فاعل فعل الماضي فالتقدير.. وقل إخلاف النبيل وعده"⁽⁵⁾.

وقد عد الأستاذ عباس حسن هذا الرأي هو الأفضل؛ لتوافقه مع الأصل النحوي الذي يقضي بأن لكل فعل فاعل يقول: " وإنما كان هذا الرأي أفضل؛ لأنه يوافق الأصل العام الذي يقضي بأن يكون لكل

⁽¹⁾ (المطليبي والأستدي، غالب، حسن عبد الغني، 1999 م)، ، (17) بحث.

⁽²⁾ (البختياوي، عماد محمد، 2004 م)، .86.

⁽³⁾ (أبو المكارم، علي، 2007، م).

⁽⁴⁾ (الساقي، فاضل مصطفى، 1977 م)، 312-313.

⁽⁵⁾ (حسن، عباس، د، ت)، 2 / 72-73.

فعل أصلي فاعل؛ فلا داعي لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل ^(١) ولضعف العلة التي يذكرها النحاة لکف هذه الأفعال، وعدم احتجاجها للفاعل ^(٢)

كما أورد فاضل الساقي هذه الوظيفة في قوله الثاني حيث يقول: "وتقول: كثیر ما أساعد المحاجین، وطالما استجابت لداعی الوطن و(ما) هاهنا هي التي يطلق علیها النحاة (الكافة)، ويحتمل أن تكون (ما) مع هذه الأفعال مصدریة إذ الظاهر من معناها في هذا الاستعمال" ^(٣)

كما رجح هذه الوظيفة مصطفی النحاس ^(٤) وذلك إذا اشتمل ما بعدها على عنصر الحدث، وكذلك ذهب براجستأسر ^(٥) حيث يرى أن (ما) من الظواهر التي بدأت تقل في اللغة العربية، غير أنها احتفظت بها في بعض الأقوال نحو: قلما وجد مثل ذلك والجملة المصدرية هي الفاعل في كل ذلك.

- الثالث:

يرى أن (قلما) بتمامها أداة جاء بها المتكلّم ليحدد الإطلاق الذي في المعنى ومن أصحاب هذا الرأي خلیل عمايره حيث يقول: "هي في الأصل بيرح الليبب إلى (ما).. أراد المتكلّم أن يحدد هذا الإطلاق في المعنى، فوضع أداة تفید ذلك هي (قلما) فـ(قلما) ليست هي (قل) + (ما) إذ إن (قل) كما في قولنا: (قل) مالي.. هي فعل، ويحتاج إلى فاعل، ومن الخلط أن نعد (قلما، طالما، كثرا) مأخوذه من (قل، وطال، وكثرا) التي هي أفعال" ^(٦).

المسألة الثانية: الكف عن النصب والرفع معاً:

يخص النحاة هذا النوع من الكف بالأحروف المشبهة بالفعل، وقد اختلف النحاة في تحديد حدود الكف الذي تؤديه (ما) مع هذه الكلمات، وسنعرض رأي سيبويه واللغويين العرب على وفق الآتي:

أ- رأي سيبويه في (ما) الداخلة على (إن):

يرى سيبويه ^(٧). أن (ما) كفت (إن) عن العمل وأنها أفادت التحکیر حيث يقول: "وتقول: إنما سرت حتى أدخلها، إذا كنت محترراً لسيرك الذي أدى إلى الدخول، ويقبح: إنما سرت حتى أدخلها، لأنه ليس في هذا اللفظ دليل على انقطاع السير كما يكون في النصب، يعني إذا احقر السير؛ لأنك لا تجعله سيراً

^(١) (حسن، عباس، د، ت)، 2 / 72-73.

^(٢) المصدر السابق 2 / 72-73.

^(٣) (الساقي، فاضل مصطفى، 1977م) 312-313.

^(٤) (النحاس، مصطفى، 1986م) 134.

^(٥) (راجستأسر، 1982م) 190.

^(٦) (عمايره، خلیل أحمد، 1981م) 141-142.

^(٧) (سيبويه، عمرو بن عثمان، 1988م) 3 / 22-23.

يؤدي إلى الدخول وأنت تستصرفة".⁽¹⁾

ويلاحظ أن سيبويه التفت إلى أحد عناصر السياق اللغوي وهي قرينة العالمة الإعرابية حيث فرقت العالمة عنده بين معنيين، وحكمين للسياق الواحد.

ب-رأي اللغويين العرب في (ما) الداخلة على (إن)

يرى فاضل الساقي أن "اتصال (ما) بـ(إن) وأخواتها يحقق أمرين: الأول: تغير عالمة إعراب المسند إليه بعد هذه الأدوات من النصب إلى الرفع، والثاني: زوال اختصاص هذه الأدوات بالدخول على الجملة الاسمية، فتعود تدخل على الأفعال إضافة إلى الأسماء، حيث يقول: "وهذا يكون وجودها متصلة بهذه الأدوات عالمة شكلية على ظاهرتين: الأولى: خاصة بالعالمة الإعرابية وتمثل هنا في أن يكون كل من المسند والمسند إليه مرفوعاً بعد أن كان المسند إليه منصوباً والمسند مرفوعاً، والثانية: تتعلق بصورة التركيب ونمطية تأليف العبارة وبعد أن كانت (إن) وأخواتها مختصة بالدخول على الجملة الاسمية قبل اتصال (ما) أصبحنا نرى هذه الأدوات تدخل على الجملة الفعلية أيضاً حين تتصل بـ(ما)، والملحوظ أن (ما) هنا لم تقم بوظيفته الأساسية ولم تكن بمعناه على الإطلاق".⁽²⁾

ويلاحظ من خلال النص السابق: أن فاضل الساقي تابع بعض النحاة القدماء في معالجتهم (ما) التي تتصل بـ(إن) وأخواتها حيث تناول أثراها الإعرابي وبحسب الاختصاص، وأنه وسع أثر (ما) ليشمل المسند والمسند إليه، لذا يمكن القول: إنه اقتصر في معالجته لهذا الموضوع على الجانب الشكلي ولم يتعداه إلى المعنى.

ويرى تمام حسان "أن (ما) إذا زيدت بعد (إن) فإنها تحول التوكيد الذي في (إن) إلى الحصر، والحصر أقوى كما في قوله تعالى: [إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقْطَعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْتَفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ حِزْنٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ] {المائدة: 33}..

والذي يتضح من نص تمام حسان أنه يفرق بين التوكيد الذي تفيده (إن) قبل دخول (ما) عليها والحصر.

ويرى عباس حسن⁽⁴⁾ أن (ما) الزائدة إذا اتصلت بها منعها من العمل وتسمى الكافة، وأباحت

⁽¹⁾المصدر السابق 3/22-23.

⁽²⁾ (الساقي، فاضل مصطفى، 1977م) .313

⁽³⁾ (حسان، تمام، 1993م)، 175.

⁽⁴⁾ (حسن، عباس، د، ت) 1/636.

دخولها على الجملة الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية، إلا ليلت فيجوز إهمالها وإعمالها عند اتصالها بـ(ما) ويلاحظ أنه لم يخرج عما قرره النحاة القدماء في معالجتهم لهذه الظاهرة ولم يتناول دورها في المعنى.

ويرى مهدي المخزومي⁽¹⁾ أن (إن) أداة لتوكيد النسبة في الجمل نحو: إن خالداً شاعر، ولا تتصل إلا بالمسند وأن وظيفتها ثبّيت الشيء حين يكون المخاطب طالباً ذلك.

ويذهب إلى أن (إنما) مركبة من (إن) و(ما) الزائدة، وأنها قد نزلت مع (ما) منزلة الكلمة الواحدة و(ما) هذه هي التي يسمّها النحاة الكافية، أي التي تحجب (إن) وتكتفّها عن العمل.

ويؤكّد أن هناك تغييراً في وظيفة (إن) بعد دخول (ما) عليها بقوله: "وقد نتج عن هذه الملازمة بين جزأيها تغيير في الوظيفة التي كانت (إن) تؤديها منفردة؛ لأن الكلمتين إذا ركبتا، وكان لكل منهما معنى على حده أصبح لهما بعد الترکيب معنى جديد، وحكم جديد، وقد تغييرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيداً مخففاً إلى كونه توكيداً مشدداً كقوله تعالى: [إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ] (البقرة: 173) وتناول يعقوب بكر⁽²⁾ (إن) وأخواتها، فذكر أن (إن) اسم صوت مركب من إن + ن وتابع النحاة القدماء في المصطلح الذي أطلقوه لـ(ما) الدالة على (إن) حيث ذكر أنها كافية، وأنها تكتفّها عن العمل وأنها تفيد التوكيد أحياناً وأحياناً الحصر يقول: "إذا ألحقنا (ما) بـ(إن) كفّتها عن العمل كما في قوله تعالى: [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا تَحْنُ مُصْلِحُونَ] (البقرة: 11).

ويقول: " وإنما هنا تؤكّد مضمون الجملة الاسمية بعدها أكثر مما تؤكّده (إن)"، ويقول: " وقد تكون (إنما) حرف حصر كما في قوله تعالى: [إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةِ قُلُوْبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيهِ حَكِيمٌ] (التوبية: 60)"⁽³⁾.

وقد علل هذه الظاهرة بقوله: "والسبب في أن (ما) تكف (إن) عن العمل، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية هو أن القوة الإشارية في (إن) تنصب كلها على (ما) فتكون الجملة بعدها كأنها بدل منها وهنا يستوي أن تكون اسمية أو فعلية، فإذا كانت اسمية ظل مبتدؤها بطبيعة الحال على حالة الرفع: إنما زيد قائم = انظر هذا: زيد قائم: إنما يقوم زيد = انظر هذا: يقوم زيد. و(ما) هذه، كما هو واضح: إشارية أضيّفت لتزيد القوة الإشارية في (إن). ويسمّها النحاة العرب زائدة، وهي تسمية صحيحة من

⁽¹⁾ (المخزومي، مهدي، 1986م) 240-239

⁽²⁾ (بكر، يعقوب، 1969م) 48

⁽³⁾ (بكر، يعقوب، 1969م) 53

ناحية الشكل، فـ(ما) زائدة حقاً، ولكنها تسمية لا تتناول الموضوع".⁽¹⁾

ويرى أن (ما) في (إنما) عنصر إشاري بسيط، وأنها ليست (ما) الموصولة كما يزعم ركendorf، ولا ريب في أن (ما) الموصولة إشارية في الأصل، ولكنها الآن ذات وظيفة خاصة ومحددة ومثلها في هذا (ما) الاستفهامية. أما (ما) في إنما فلا يزال عنصراً إشارياً بسيطاً["]

وتناول فاضل السامرائي⁽²⁾ (ما) الداخلة على (إن) وأخواتها حيث ذكر وظيفتين لـ(ما)، الأولى: أن تكون كافية ومهيئة، والثانية: أن تكون زائدة وظيفتها توكيدها المعنى وتقويتها.

وقد فرق بين كل من الكافية والزائدة حيث ذكر أن هناك فرقاً رئيساً بين (ما) الكافية و(ما) الزائدة غير الكافية: وهو أن (ما) الكافية مهيئة لإدخال الكلمة على ما لم تكن تدخل عليه فالأحرف المشبهة بالفعل على سبيل المثال مختصة بالدخول على الجملة الاسمية فإن دخلت (ما) وسعت دائرة استعمالها لها فأدخلتها على الجملة الاسمية والفعلية، أما غير الكافية الزائدة فإنه لا تغيره، وإنما تبقيه على حاله وتؤكدها معناه.

كما رجح أن (إنما) تفيد الحصر حيث يقول: "والصواب رأي الجمهور وأنها تفيد الحصر وقد استدل بأقوال بعض النحاة القدماء والمفسرين وبعض الآيات التي أوردها على ذلك. كما رد على رأي ابن السراج في أن (إنما) تفيد معنى التقليل بقوله: "والحقيقة أنها ليست للتقليل، ولكن هذا من باب قصر الموصوف على الصفة، فجاء معنى التقليل من هنا، وذلك لأن تقول: ما محمد إلا شاعر فقد قصرت محمدأً على صفة واحدة هي الشعر، فنفيت عنه الصفات الأخرى كأن يكون كاتباً أو فقهاً بعكس ما لو قلت: ما شاعر إلا محمد، فإنك تكون قد قصرت الشعر على محمد وكان من عاده ليس بشاعر ولم تنف عنه الصفات الأخرى وهو ثناء ومدح بعكس الأولى".

كما تناول بقية أخوات (إن) حيث ذكر أن (ما) الداخلة على (كأن) كفتها وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية هذا من جانب النحو أما دور (ما) الكافية في المعنى فإنه يرى أن (ما) الكافية وسعت معنى ما تدخل عليه من هذه الأدوات.

ويرى خليل عمايره⁽³⁾ أنها كتلة لغوية واحدة وليس مكونة من (إن) و(ما) الكافية، ويذهب إلى أنها تفيد التوكيد وبدرجة أقوى من (إن) وحدها، ويؤكد أنها غالباً ما تكون في سياق فيه إنكار وجحد يحتاج إلى درجة عالية من توكيد الخبر كقوله تعالى [إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ] {هود: 12}.

⁽¹⁾ المصدر السابق 53.

⁽²⁾ (السامري، فاضل صالح، 2009م) 1/304.

⁽³⁾ (عمايره، خليل أحمد، 1987م) 232.

ويلاحظ مما سبق: أن خليل عمایره خالف النحاة القدماء في تأصيله لـ(إنما) وأنه يرى أنها لم تغير المعنى وإنما زادت درجة التوكيد

المسألة الثالثة: الكف عن الجر

تدخل (ما) على بعض الكلمات فتكفها عن عمل الجر، وهي:

أ-رب:

وسنعرض رأي سيبويه واللغويين العرب على وفق الآتي:

أ-رأي سيبويه:

تعدد المصطلحات التي أطلقها سيبويه لـ(ما) الدالة على (رب)، وهذا بيانها:

1-المسللة:

استعمل هذا المصطلح سيبويه، وفي هذا يقول: "وزعم يونس أنهم يقولون: ربما تقولن ذاك وكثير ما تقولن ذاك؛ لأنه فعل غير واجب.. فـ(ما) تجيء لتسهيل الفعل مع (رب).."⁽¹⁾

2-المصيرة:

استعمل هذا المصطلح سيبويه حيث يقول: "سألت الخليل عن قول العرب: انتظري كما آتيك، وارقبني كما أحقك فزعم أن (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصييرت للفعل كما صيرت للفعل (ربما)، والمعنى لعلي آتيك، ومن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بـ(ربما)"⁽²⁾

ب-منهج اللغويين المحدثين في معالجتهم كف (ما) لـ(رب):

يذهب فاضل الساقي⁽³⁾ إلى أن (ما) الدالة على (رب) تحقق وظيفتين شكليتين: "الأولى: خاصة بالعلامة الإعرابية، وتتضح بانتفاء الاسم أن يكون بعد هذه الأدوات مجروراً بعد أن كان واجب الجر بعدها في حالة عدم اتصال (ما) بها. والثانية: تتعلق بصورة التضام ونظام تأليف العبارة وهذا يتضح بجواز دخول هذه الأدوات على الأفعال بعد أن كانت لا تصلح لهذه الحالة"

ويؤكد على خروج (ما) في هذه الحالة من قسم الضمير حيث يقول: "والملاحظ أن (ما) هنا لا يمكن أن تكون من قسم الضمير ولا تدل على معناه ولا تقوم بوظيفته في الكلام فتقول: ربما سارعت

⁽¹⁾ (سيبوه، عمرو بن عثمان، 1988م) 3/116.

⁽²⁾ (سيبوه، عمرو بن عثمان، 1988م) 3/116.

⁽³⁾ (الساقي، فاضل مصطفى، 1977م) 313.

ويلاحظ أن فاضل الساقي لم يخرج عن حدود ما قرره بعض النحاة القدامى في معالجتهم لهذه المسألة، ولم يتناول دورها في المعنى بل قصر أثرها في الجانب الشكلي.

و يرى فاضل السامري (2) أن (ما) تدخل على (رب) كافية وغير كافية، وقد مثل للكافية بقوله تعالى
[إِنَّمَا يَؤْدِيَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] {الحجر: 2}.

ويذهب عباس حسن⁽³⁾ إلى أن الشائع في اتصال (ما) الزائدة بـ(رب) أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة من الجر، فتجعلها مختصة بالدخول على الجمل الفعلية والاسمية

ويり⁽⁴⁾ أن الشائع في زمن الفعل الواقع بعد (رب) و(ربما) أن يدل على الزمن الماضي، سواء أكان مشتملاً على فعل ماضٍ أم على غيره مما يدل على الزمن الماضي

ويذهب⁽⁵⁾ إلى جواز دخولها على المضارع الصريح إذا كان معناه متحقق الواقع فكانه من حيث التحقق بمنزلة الماضي الذي وقع معناه وصار أمراً مقطوعاً به كقوله تعالى في وصف يوم القيمة وهو صدق لاشك فيه: "رَبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ" (الحجر: 2).

الكاف: -2

و سنعرض رأي سبيوه واللغويين العرب على وفق الآتي:

أ) أي سببٍ في (ما) الداخلة على الكاف:

يرى سيبويه أن (ما) الدالخلة على (الكاف) تصيرها للفعل يقول سيبويه: "سألت الخليل عن قول العرب: انتظري كما آتيك، وارقبني كما أحقك، فزعم أن (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيغت للفعل كما صيغت للفعل (ربما) والمعنى: لعلي آتيك، ومن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بـ(ربما)⁽⁶⁾.

ويلاحظ من خلال النص السابق أن سببويه وسع أثر (ما) الداخلية على (الكاف) لتشمل الجانب النحوي والدلالي حيث ذكر أنها نقلت (كما) من التشبيه إلى معنى (لعل).

المصدر، المساحة، 387⁽¹⁾

⁽²⁾ (السامرائي، فاضل صالح، 2009م) 83/3

531/2 (حسن، عباس، د، ت) ⁽³⁾

⁽⁴⁾ المصدر السابق 531/2.

531/2 (حسن، عباس، د، ت)،⁽⁵⁾

⁽⁶⁾ سیویه، عمرو بن عثمان، 1988م، 3/116.

يذهب فاضل الساقي⁽¹⁾ إلى أن (ما) الدالة على (الكاف) تحقق وظيفتين شكليتين: الأولى: خاصة بالعلامة الإعرابية وتتضح بانتفاء الاسم أن يكون بعد هذه الأدوات مجروراً بعد أن كان واجب الجر بعدها في حالة عدم اتصال (ما) بها، والثانية: تتعلق بصورة التضام ونظام تأليف العبارة وهذا يتضح بجواز دخول هذه الأدوات على الأفعال بعد أن كانت لا تصلح لهذه الحالة

ويؤكد⁽²⁾ على خروج (ما) في هذه الحالة من قسم الضمير حيث يقول: "والملاحظ أن (ما) هنا لا يمكن أن تكون من قسم الضمير ولا تدل على معناه ولا تقوم بوظيفته في الكلام" ويلاحظ من كلام فاضل الساقي أنه تابع بعض النحو القدماء في معالجته هذه الظاهرة، وأنه اقتصر على الجانب الشكلي، ولم يتناول دورها في المعنى.

ويرى عباس حسن أن الكاف حرف يجر الظاهر، ويقع أصلياً وزائداً، وذكر لهذا الحرف أربعة معاني، هي: التشبيه، والتعليق، والتوكيد، والاستعلاء؛ كقولهم: "كن كما أنت".

ويرى أن (ما) الكافية تتصل بـ(الكاف) فتكفها عن العمل غالباً، وتزيل اختصاصه: وهو الدخول على الاسم لجره فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية نحو: الصحة خير النعم، كما المرض شر المصائب، نحو: الفقر يخفي مزايا المرء، كما يزيل ثقة الناس بصاحبه.

ويقول عن (ما) الواردة في هذه الأمثلة: "وهذه هي (ما) الزائدة الكافية عن العمل، ومن القليل الذي لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول، فتدخل على الاسم فتجربه بالرغم من اقتراها بكلمة (ما) الزائدة".⁽³⁾

ويلاحظ من كلام عباس حسن أنه تابع بعض النحو القدماء في معالجتهم هذه الظاهرة، وأنه اقتصر على الجانب الشكلي، ولم يتعدها إلى المعنى في معالجته هذه الظاهرة.

3- حيث:

سنعرض رأي سيبويه واللغويين المحدثين العرب على وفق الآتي:

أ) رأي سيبويه:

استعمل سيبويه مصطلح المسهلة حيث يقول عند حديثه عن وظيفة (ما) الدالة على (حيث): "وزعم يونس أمهما يقولون: (إِنَّمَا) تقولن ذاك و(كثُرَ ما) تقولن ذاك؛ لأنَّه فعل غير واجب.. فـ(ما) تجيء لتسهل

⁽¹⁾ (الساقي، فاضل مصطفى، 1977م.)، 314-315.

⁽²⁾ المصدر السابق 314-315.

⁽³⁾ (حسن، عباس، د، ت) 2/518.

ال فعل مع (رب) . . . ومثل ذلك: حيّثما تكون آتك؛ لأنّها سهلت الفعل أن يكون مجازاً.⁽¹⁾ ويرى سيبويه أن (ما) الداخلة على (حيث) تسهل وقوع المجازاة حيث يقول: "ومثل ذلك: حيّثما تكون آتك؛ لأنّها سهلت الفعل أن يكون مجازاً."⁽²⁾ . ويقول أيضاً: "وقد تغير الحرف حتى يصير يعمل مجّيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء . ومن ذلك: حيّثما، صارت مجّيئها بمنزلة أين"⁽³⁾ . ويؤكّد سيبويه في موضع آخر أنّ (ما) جاءت لتغيير (حيث) إلى الجزاء وليس لغاته، حيث يقول: "وسائل الخليل عن (إنما)، و(كأنما)، و(حيثما) و(إما) في قوله: إما أن تفعل وإما أن لانفعل، فقال: هن حكايات؛ لأن (ما) هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت. ألا ترى أنها لم تغير (حيث) عن أن يكون فيها اللغتان: الضم والفتح إنما تدخل لتمعن (أن) من النصب ولتدخل (حيث) في الجزاء فجاءت مغيرة، ولم تجيء ك(موت) في حضر ولا لغوأ"⁽⁴⁾

ب-معالجات اللغويين العرب المحدثين لكتف (حيث):

أطلق عباس حسن مصطلح المهيئ لـ(ما) الداخلة على (حيث)، إذ يقول: "أن تكون مهيئـة: وهي التي تدخل على كلمة غير شرطية، فتهيئها، وتُعدّها لمعنى الشرط وعمله كدخول (ما) على (حيث)، في مثل: حيّثما تَصْدِقْ تَجْدُلْكَ أَنْصَاراً".⁽⁵⁾

ويلاحظ أنه فرق بينها وبين الكافية حيث عد الكافية قسماً آخر.

ويرى تمام حسان⁽⁶⁾. أن (ما) الداخلة على (حيث) نقلت من الموصولة لتدخل على (حيث) وتنقلها إلى الشرط.

ويؤكّد فاضل الساقي⁽⁷⁾ ظرفيتها، وأن (ما) عند اتصالها بها تخرج من كونها ضميراً موصولاً وظيفته الإضمار، أو الدلالة على مطلق الغائب لتقوم مع الطرف بوظيفة التعليق، وتقوم مقام أداة الشرط

وأطلق عليها مصطفى النحاس.⁽⁸⁾ مصطلح العزل حيث يرى أن (ما) الداخلة على (حيث وإذا)

⁽¹⁾ سيبويه، عمرو بن عثمان، (1988م) 3/518.

⁽²⁾ المصدر السابق 3/518.

⁽³⁾ المصدر السابق 3/518.

⁽⁴⁾ المصدر السابق 3/331.

⁽⁵⁾ حسان، عباس، د، ت، (1/354).

⁽⁶⁾ (حسان، تمام، 1993م)، 52، 53.

⁽⁷⁾ (الساقي، فاضل مصطفى، 1977م) 314-315.

⁽⁸⁾ (النحاس، مصطفى، 1995م) 229.

عزلتهما عن عملهما وخلصتهما للشرط.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً، ملء السموات، وملء الأرض، والصلة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:

فقد توصل البحث بعد هذا العرض المفصل لظاهرة الكف عند سيبويه وعند اللغويين العرب إلى جملة من النتائج أهمها:

يعد سيبويه أول من تناول ظاهرة الكف، واستعمل مع (ما) التي أطلق عليها النحاة فيما بعد الكافية عدة مصطلحات مثل الإلغاء.

- تدخل (ما) الكافية فيكون التغيير في الجانب النحوي أحياناً وأحياناً يكون في المعنى، وقد تحدث معنى جديداً مثل (ما) الدالة على (حيث) و(إذ) فهي تفيد الشرط و(ما) الدالة على حروف الجر حيث تغير معناها إلى التقليل والتعليق بخصوص الباء والكاف.

- استعمل بعض النحاة مصطلح التبيئة مع (ما) الكافية، فبعضهم خصه بـ(ما) الدالة على العامل في حال جاء بعدها جملة فعلية وجعلها نوعاً من أنواع الكافية وببعضهم استعمل هذا المصطلح بمفهوم يخالف مفهوم الكف حيث ذكر أن التبيئة تعني تسهيل العمل، وليس منعه مثل ابن السيد البطليوسى، والسيوطى في قولهما الآخرين.

- تعددت دلالة (ما) الكافية الدالة على (إن) عند النحاة بين الحصر، والتقليل والتحقيق.
- خالف بعض اللغويين العرب ما ذهب إليه بعض النحاة القدماء من كف (ما) (إن) وأخواتها حيث عد (ما) عنصراً إشارياً بسيطاً، ك(يعقوب بكر). كما خالقه بعض اللغويين المحدثين في تأصيل (إنما) وإعرابها، مثل: خليل عمairyة، ففي تأصيلها يرى أنها كتلة لغوية واحدة، وليس مركبة من (إن) و(ما) وفي إعرابها يرى أنها عنصر توكيـد.

مصادر البحث ومراجعة:

- أبو المكارم، علي، 2007م، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط.1.
- ابن جني، عثمان بن جني، (اد، ت). **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر(د-ت).
- الأزهري، أبو منصور، 1964م، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، وراجعه: محمد علي النجار، مصر (د-ت). ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار القومية العربية.
- الأندلسي، أبو حيان، 1987م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: الدكتور: مصطفى النماض.
- الأندلسي، أبو حيان، 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب: تحقيق د/رجب عثمان، مراجعة: د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1.
- الانصاري، ابن هشام، (د، ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الباشا، أحمد بن سليمان، ابن كمال (د، ت)، أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، عمان (د-ت).
- برجستؤسر، 1982م، التطور النحوى للغة العربية: ، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض.
- البطليوسى، ابن السيد، 1980م، الحل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل، تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد-بغداد، (د، ط).
- بكر، يعقوب، 1969م، دراسات في فقة اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت.
- حسان، تمام، 1993م، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة.
- حسن، عباس، د، ت، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط.3.
- الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين، 1997م، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، (ت 1069هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1.
- الساقي، فاضل مصطفى، 1977م، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السامرائي، عباس محمد، 1987م، دراسة في معاني الحروف الزائدة، بغداد.

- السامرائي، فاضل، 2009م، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط.4
- السراج، أبو بكر، 1996م، الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط.3.
- سيبويه، عثمان بن قبر، 1988م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة ط.3.
- السيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله، 2008م، شرح الكتاب، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، 1986م، شرح كتاب سيبويه، الجزء الأول حرقه وقدم له وعلق عليه الدكتور: رمضان عبد التواب، الدكتور محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الكريم، الهيئة المصرية للكتاب.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، 1990م. شرح كتاب سيبويه، الجزء الأول حرقه وقدم له وعلق عليه الدكتور: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية للكتاب.
- السيوطى، جلال الدين، (د، ت)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.2،
- الشنتمري، الأعلم، 1987م، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت.
- الصيمرى، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، 1984م، التبصرة والتذكرة، تحقيق الدكتور: أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر - دمشق، ط.1.
- عمايره، خليل أحمد، 1987م، في التحليل اللغوي (منهج وصفي تحليلي): مكتبة المنار، عمان، ط.1.
- عمايره، خليل أحمد، 1984م، في نحو اللغة وتراكيهما (منهج تطبيقي)، عالم المعرفة، جدة، ط.1.
- الفارسي، أبو علي، (د، ت)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوى، د، ط.
- فندريس 1950م، اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، مكتبة الأنجلو المصرية.
- المبرد، محمد بن يزيد، 1994م، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عصيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- المخزومي، مهدي، 1986م، في نحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد، بيروت، ط.2.

- المخزومي، مهدي، 1986م، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط.2.

- النحاس، مصطفى، 1986م، دراسات في الأدوات النحوية: الكويت، ط.2.

- النحاس، مصطفى، 1995م، من قضايا اللغة والأدب، مطبعة الفيصل، الكويت، ط.1.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- البخيتاوي، عماد محمد، 2004م، أدوات التقليل والتکثیر في العربية(دراسة نحوية دلالية)

رسالة ماجستير.

رابعاً: البحوث والدوريات العلمية:

- المطلي والأستدي، غالب، حسن عبد الغني، 1999م، المفهوم التکويني لعامل النحو عند

سيبویه: ، بحث منشور في مجلة المورد، م 27، العدد الثالث.